ملخص البحث

هذا البحث يعالج بعض الأسماء المنصوبة التي تحتمل وجهين إعرابيين ، والتي تدخل تحت باب (المنصوبات المتشابهة) . وهذا الأمر قد يسبب عدم وضوح المعنى ، مما يتطلب وضع بعض الضوابط التي تكون كفيلة ببيان الأسس المميزة لكل منهما ، واكتفيت في البحث بالحديث عن المواضع التي ترددت في إعرابها بين الحال والتمييز ، متخذا من كتاب (الدر المصون) للسمين الحلبي مجالا للتطبيق .

وجاء هذا البحث في مقدمة ، وفصلين ، وخاتمة . تحدثت في المقدمة عن أهمية الموضوع ، وفي الفصل الأول ذكرت أوجه الافتراق والاتفاق بين الحال والتمييز ، وأفردت الفصل الثاني بنماذج من الدر المصون توضح ذلك ، ثم ذيلت ذلك بخاتمة توضح أهم النتائج التي أسفر عنها البحث .

Abstract

This research addresses some of the names that are placed with two sides, which requires the development of some controls ,which are able to show the foundations of each distinct ,and only in the search to talk about the expression that were expressed in the expression between the case and discrimination ,taking from the book of Alsamin Alhalabi area of application .

In the firstchapter ,Imentioned the aspects of agreement and separation between the case and discrimination .

The second chapter described the examples of the protected scholars that explain this and then concluded with aconclusion that explains the main results of the research.

المُقَدِّمَة

الحمد لله الذي خلق الإنسان، علَّمه البيان، أشكره على جزيل عطائه، وفضل هدايته وعونه، والصلاة والسلام على إمام البلغاء وسيد الفصحاء محمد بن عبدالله، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد....

فعلماء النحو كانوا أبعد نظرًا وأعمقَ فكرًا حين وضعوا أصول النحو وقواعده، بما وهبهم الله من عقولٍ صحيحة تكشف عن لغة القرآن المعجز وأساليبه الفصيحة؛ سعيا لإدراك معانيه، وفهم مضامينه.

وعند التأمل في لغة القرآن نجد أن تعدد الوجوه الإعرابية للكلمة الواحدة ظاهرةٌ بارزة في إعراب القرآن، فالصنعة النحوية تجيز ذلك بناء على وفرة الاحتمال في تعدد المعنى.

ففي نحو قوله تعالى: (فاجعل بيننا وبينك موعدا)[١] لفظ (الموعد) محتمل للمصدر، ويشهد له: (لا نخلفه نحن ولا أنت)، وللزمان ويشهد له: (قال موعدكم يوم الزينة)، وللمكان ويشهد له: (مكانا سوى)[٢].

وعند تصفحي لكتاب "الدر المصون" لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن يوسف بن محمد المعروف بالسمين الحلبي المتوفى سنة ٧٥٦هـ، وجدت تعددًا في الوجوه الإعرابية لبعض المفردات خاصة المنصوبة، فهناك تداخل كبير بين المنصوبات في العربية، فهي أكثر أبواب النحو اتساعًا، لذا قال الخليل: "النصبُ خزانةُ النحو"[٣].

فالكلمة الواحدة المنصوبة تدخل في أكثر من باب من أبواب النحو.

لذا نجد ابن هشام .رحمه الله .يذكر في "المغني" باب المنصوبات المتشابهة، ويذكر تحته: "ما يحتمل المصدرية والمفعولية"، و"ما يحتمل المصدرية والظرفية والحالية"، و"ما يحتمل المصدرية والحالية"، و"ما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لأجله"، و"ما يحتمل المفعول به والمفعول معه"[٤].

كما عرض للتداخل بين الحال والتمييز وما يتفقان فيه وما يختلفان[٥].

فاستخرت الله .عزوجل .وقصدت بيان الألفاظ التي ترددت بين الحال والتمييز من خلال كتاب "الدر المصون" فإنه يُعَدُّ من أعظم ما صُنِّفَ في القرآن الكريم من ناحية التصريف، والإعراب، واللغة، والمعاني، وتحليل هذه الألفاظ في صلاحيتها للحال والتمييز، وذكر أقوال النحويين في هذه المواضع، وعنونت لذلك بـ"**المواضع المترددة بين الحالية والتمييز الدر المصون أنموذجًا**" وجاء هذا البحث في مقدمة وفصلين وخاتمة وفهرس لأهم المصادر والمراجع.

أما المقدمة فذكرت فيها أهمية الموضوع والخطة التي سار عليها البحث.

---

(١) سورة طه/ ٥٨ .

(٢) ينظر: مغني اللبيب (٦/ ٢٨٢، ٢٨٣).

(٣) كتاب العين (٤/ ٢٠٩) تحقيق د/ مهدي المخزومي، ود/ إبراهيم السامرائي .مكتبة الهلال.

(٤) ينظر: مغني اللبيب (٦/ ١٣٤ . ١٤٢).

(٥) المرجع السابق (٥/ ٤٠٨ . ٥٢٢).

وأما الفصل الأول فانتظم في مبحثين:

المبحث الأول: ماهية الحال والتمييز. وجاء في مطلبين:

الأول: ماهية الحال.

والثاني: ماهية التمييز.

المبحث الثاني: أوجه الاجتماع والافتراق بين الحال والتمييز. وفيه مطلبان:

الأول: أوجه الاجتماع بين الحال والتمييز.

والثاني: أوجه الافتراق بين الحال والتمييز.

وأما الفصل الثاني: فعالجت فيه المواضع التي ترددت بين الحالية والتمييز في الدر المصون، ولم ألتفت إلى ما احتمل الحالية والتمييز مع وجوه أخرى من الإعراب.

وأما الخاتمة فسجلت فيها أبرز النتائج التي أسفر عنها البحث.

وختاما هذا جهد المقل، فالطائر لا يستطيع أن يضع في حوصلته من الطعام إلا بمقدار سعتها فقط، وهذا عملي أرجو أن يكون فيه ما ينفعني عند ربي، وهو لا يخلو من نقص أو زلل، فإن أصبتُ فمن الله تعالى، وإن أخطأت فحسبي من ذلك أجر المجتهد المخطئ.

أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يوفقني وجميع المسلمين لما يحب ويرضى إنه نعم المولى ونعم النصير.

المبحث الأول

ماهيةُ الحال والتمييز

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ماهية الحال

الحال في اللغة: التحول والتنقل، والوقتُ الذي أنت فيه. يُقال للرجل إذا تحوَّل من مكان إلى مكان أو تحوَّل على رجلٍ بدراهم: حَالَ، والحال أيضًا: ما عليه الإنسان من خير أو شر، والحال يذكر ويؤنث، يقال: حالُ فلان حسنة وحَسَنٌ، ويُجمع على أحوال وأحْوِلة، والأخيرة شاذة؛ لأنَّ (فَعَل) لا يُكَسَّر على أَفْعِلَة[1].

وفي اصطلاح النحويين: تَنَوَّعَ تعريف الحال عندهم، ويمكن إجمال ذلك في أنه :

كلُّ اسم أو ما هو في تقديره منصوب لفظًا، أو نيَّة، مفسر لما انبهم من الهيئات أو مؤكِّد لما انطوى عليه الكلام[2].

أو: ما دلَّ على هيئةٍ وصاحبها متضمنًا ما فيه معنى (في)، غير تابع ولا عمدة.

والحال يشاركه في هذا المعنى بعض الأخبار والنعوت[3]، إلا أن الحال ليس تابعا ولا عمدة .

---

(١) ينظر: كتاب العين (٣/ ٢٩٩) (حول) ولسان العرب (١١/ ١٩٠).

(٢) المقرب لابن عصفور (١/ ١٤٥).

(٣) ووجه شبه الحال بالصفة أن كل واحدة منهما لبيان الهيئة، لكن الصفة لبيان هيئة الذات، والحال لبيان هيئة الفاعل وقت كونه فاعلاً، ولبيان هيئة المفعول حين وقوع الفعل به لا مطلقا، كما أن الحال تخالف الصفة في أنها غير تابعة لصاحبها في الإعراب ولا في التعريف. ينظر: الصفوة الصفية (١/٢/٤٨٠، ٤٨١).

ولا يُعترض على هذا بأن بعض الأحوال لا يجوز حذفها فتصير بذلك عمدة لا فضلة نحو: "ضربي زيدًا قائمًا"، فإن العمدة في الاصطلاح: ما عَدَمُ الاستغناء عنه أصيلٌ لا عارضٌ كالمبتدأ والخبر.

والفضلة في الاصطلاح: ما جوازُ الاستغناء عنه أصيل لا عارضٌ كالمفعول والحال.

وإن عرض للعمدة جواز الاستغناء عنها لم تخرج بذلك عن كونها عمدة، وإن عرض للفضلة امتناعُ الاستغناء عنها لم تخرج بذلك عن كونها فضلة[١].

وسمي الحالُ حالاً؛ لأنه لا يجوز أن يكون اسمُ الفاعل فيها إلا لما أنت فيه، تطَاول الوقت أم قصر. ولا يجوز أن يكون لما مضى وانقطع، ولا لما لم يأت من الأفعال، إذ الحالُ إنما هي هيئة الفاعل أو المفعول وصفتُه في وقت ذلك الفعل[٢].

وللحال شَبَهٌ بالمفعول به من حيث كونه فضلة مثله جاء بعد انتهاء الجملة[٣]، وله شبهٌ خاص بالظرف[٤] (المفعول فيه) من حيث كونه على معنى (في) [٥].

والكوفيون يسمون الحال قطعًا[٦]؛ لأنَّ الأصل أن يكون نعتًا إلا أنه لما كان ما قبله معرفة وهو نكرة، قُطع عن التبعية إلى النصب، وفرَّق بعضهم بأن ما جاء منها بعد المعرفة المضمرة يُسمَّى حالاً، وما جاء بعد المعرفة الظاهرة يُسمى قطعا[٧].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٢١، ٣٢٢)، فالفضلة في باب الحال: ما يقع بعد تمام الجملة بذكر المسند والمسند إليه، وإن توقفت حصول فائدة الكلام عليه، بخلاف التمييز فإنه لا يتوقف حصول فائدة الكلام عليه. ينظر: كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب للفاكهي (٤٠٤).

(٢) ينظر: الأصول في النحو (١/ ٢١٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤/٢).

(٣) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح (١/ ٦٧٢)، ومع كونه يشبه المفعول به إلا أنه ليس مثله؛ فالحال يعمل فيها الفعل اللازم نحو: "جاء زيدٌ راكبا"، و"أقبل عبدالله مسرعًا"، بخلاف المفعول به، كما أن الحال هي الفاعل في المعنى فـ"الراكب" في نحو: "جاء زيدٌ راكبا" هو "زيد"، وليس المفعول به كذلك، فإنه لا يكون إلا غير الفاعل أو في حكمه، نحو: "ضرب زيدٌ عمرًا"، فهي تشبه المفعول من حيث إنها تأتي بعد تمام الكلام، واستغناء الفعل بفاعله، وأن في الفعل دليلاً عليها كما كان فيه دليل على المفعول. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٤).

(٤) ينظر: المقتضب (٤/ ١٦٦) وخصوصًا ظرف الزمان؛ لأن الحال تقدر بـ(في) كما يقدر الظرف بـ(في)، فقولك: "جاء زيد راكبا" أي: في حال الركوب، وقولك: "جاء زيدٌ اليوم" أي: في اليوم، وخُصَّ الشبه بظرف الزمان؛ لأن الحال لا تبقى، بل تنتقل إلى حال أخرى، كما أن الزمان منقضٍ لا يبقى، ويخلُفُهُ غيره. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٤).

(٥) ينظر: المفصل في علم العربية (٦١).

(٦) ينظر: الصفوة الصفية (١/ ٢/ ٤٨٠) هامش (٤) والمصطلح النحوي الكوفي وأثره على النحاة المحدثين للباحث/ حدوارة عمر (٩٦، ٩٧).

(٧) ينظر: معاني القرآن للفراء (١/ ١٢، ٢٤٧).

المطلب الثاني: ماهية التمييز

التمييز في اللغة: المَيْزُ: التمييز بين الأشياء. تقول: مِزْتُ بعضَه من بعض فأنا أَمِيزُه ميزًا، ومِزْت الشيءَ أميزه مزًا: عَزَلْتُه وفَرَزْتُه، وكذلك مَيَّزتُه تمييزًا فانماز وامتاز، وتميَّز واستماز كلُّه بمعنى[1].

والتمييز: الفصل بين المتشابهات، يقال: مَازَهُ يميزه ميزًا وميَّزه تمييزًا، والتمييز يقال تارة للفصل، وتارة للقوة التي في الدماغ، وبها تستنبط المعاني، ومنه يقال: فلان لا تمييز له، ويقال: انماز وامتاز، قال تعالى: (وامتازوا اليوم)[2] وتميَّز كذا مطاوع ماز، أي: انقطع وانفصل، قال تعالى: (تكاد تميز من الغيظ)[3].

وفي اصطلاح النحاة: كل اسم نكرة تَضَمَّن معنى (مِنْ) لبيان ما قبله من إبهام في اسم أو نسبة.

فخرج بقوله: "تضمَّن معنى (مِن)" الحال، فإنها متضمنة معنى (في)، وخرج بقوله: "لبيان ما قبله" اسم (لا) النافية للجنس نحو: "لا رجلَ قائمٌ" فإن التقدير: لا مِن رجل قائم، لكنه ليس فيه بيان لما قبله.

(١) ينظر: تاج اللغة (٣/ ٨٩٧) (ميز)، ولسان العرب (٥/ ٤١٣، ٤١٤) بتصرف.

(٢) سورة يس/ ٥٩ .

(٣) سورة الملك/ ٨ ، وينظر: المفردات في غريب القرآن (٧٨٣).

وقوله: "من إبهام" يشمل نوعي التمييز، وهما المبين إبهام ذات، والمبين إبهام نسبة[4].

فالمبين إبهام الذات: هو الواقع بعد المقادير، وهي الممسوحات نحو: له شبر أرضًا، والمكيلات نحو: له قفيزٌ بُرًّا، والموزونات نحو: له مَنَوَان عسلاً، والأعداد نحو: عندي عشرون درهمًا.

والمبين إبهام النسبة: وهو المسوق لبيان ما تعلق به العامل من فاعل أو مفعول، فالأول نحو قوله تعالى: **(واشتعل الرأس شيبا)**[5] والثاني نحو: (وفجرنا الأرض عيونا)[6] والأصل: واشتعل شيبُ الرأس، وفجرنا عيونَ الأرض[7].

وسُمي التمييز تمييزًا؛ لأن المراد به رفع الإبهام وإزالة اللبس، وذلك أن تُخبر بخبرٍ، أو تذكر لفظا يحتمل وجوهًا، فيتردد المخاطب فيها، فتنبهه على المراد بالنص على أحد محتملاته تبيينا للغرض[8].

(٤) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك (٢/ ٧٢٦)، والتذييل والتكميل (٢٠٦/٩)، وأوضح المسالك (٣٦٠/٢ . ٣٦٣) وإرشاد السالك (١/ ٤٢٩، ٤٣٠) وشرح ابن عقيل على الألفية (٢٨٦/٢) وشرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي (٢٣٨) وشرح التصريح (١/ ٦١٦) وشرح الأشموني (٢/ ٤٦) وحاشية الصبان (٢/ ٢٨٨).

(٥) سورة مريم/ ٤ .

(٦) سورة القمر/ ١٢ .

(٧) ينظر: شرح ابن عقيل (٢/ ٢٨٧) وأوضح المسالك (٢/ ٣٦٥، ٣٦٦).

(٨) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٣٦).

والكوفيون يسمون التمييز تفسيرًا[١]، بينما عبَّر عنه سيبويه بالمفعول فيه أو التبيين[٢]، وأحيانا بقوله: "باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يكون صفة"[٣].

المبحث الثاني

أوجه الاجتماع والافتراق بين الحال والتمييز

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أوجه الاجتماع بين الحال والتمييز

اتفق الحال مع التمييز في أمور كثيرة منها[٤]:

الأول: أنهما اسمان:

ومع كونهما اسمين، إلا أن الاسم يكون صريحًا ومؤولاً بالصريح، والحال لكونه وصفا يكون صريحًا ومؤولا به، فيكون ظرفا وجارًا ومجرورًا وجملة، أما التمييز فلا يكون إلا صريحا.

الثاني: أنهما نكرتان:

فأنت إذا قلت: "جاء زيدٌ" اقتضى الفعل حالاً منكورة يجيء الفاعل عليها إسراع أو إبطاء أو غضب أو رضًا أو نحو ذلك، ولم يدل على حال مختصة ولا معهودة فتكون معرفة.

وكذلك التمييز إذا قلت: "امتلأ الإناء" لم يكن بينك وبين المخاطب عهدٌ في المالئ له، فلا يمكن أن يأتي معرفة، فلذلك وجب التنكير في الحال والتمييز[٥].

الثالث: أنهما فضلتان:

وقد سبق بيان معنى الفضلة والعمدة في اصطلاح النحويين كما قرره ابن مالك[٦].

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٧٩، ٢٢٥، ٢٥٦، ٣١٤) وإيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر الأنباري (١/ ١٣١، ١٣٢، ٥٠١، ٥٢٨).

(٢) ينظر: الكتاب (١/ ٢٠٥)، (٢/ ١٩١).

(٣) الكتاب (٢/ ١١٧).

(٤) ذكر ابن هشام في المغني (٥/ ٤٠٨) خمسة أمور اجتمع فيها الحال والتمييز.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل (٩/ ٢٧).

(٦) ينظر: شرح التسهيل (٢/ ٣٢١، ٣٢٢).

فلو عرض للفضلة امتناع الاستغناء عنها فإن ذلك لا يُخرجها عن كونها فضلة، كقولك: "ضربي زيدًا قائمًا"، وقوله تعالى: وإذا بطشتم بطشتم جبارين

الرابع: أنهما منصوبتان:

لذا أشبها المفعول به في كونهما يأتيان بعد تمام الكلام، وبعد استقلال الفعل بفاعله، فوجب نصبهما كما وجب نصب المفعول به.

ومع كونهما يشبهان المفعول به إلا أنهما ليسا مثله تمامًا، فالحال يعمل فيها الفعل اللازم، وهي الفاعل في المعنى، والمفعول به ليس كذلك[1].

كما أنك إذا قلت: "عشرون درهمًا" و"رطل زيتًا" فالعامل في التمييز معنًى، والمعاني لا تعمل في المفعول به[2].

الخامس: أنهما رافعتان للإبهام:

إلا أن الحال يرفع إبهام الهيئات، والتمييز يرفع إبهامَ الذوات والنِّسَب، ألا ترى أنك إذا قلت: "جاء زيدٌ" احتمل أن يكون على صفات، فلما قلت: راكبًا فقد أوضحت وأزلت ذلك الإبهام.

كما أنك إذا قلتَ: عندي عشرون احتمل ذلك أنواعًا من المعدودات، فإذا قلت: درهمًا أو دينارًا، فقد أزلت ذلك الإبهام واتَّضَح بذكره ما كان متردَّدًا مبهَما. فهما يجتمعان في أن كلا منهما مبينٌ لشيء مستبهم[3].

هذه الأمور الخمسة التي اجتمع فيها الحال والتمييز نصَّ عليها ابنُ هشام فقال: "فأوجهُ الاتفاق أنهما اسمان، نكرتان، فضلتان، منصوبتان، رافعتان للإبهام"[4].

كما أنَّ الحال يجتمع مع التمييز في أمور أخرى منها:

السادس: الحال والتمييز لا يصح أن يُقاما مقام الفاعل، بخلاف المفعول به[5]، فإذا قلت: "سِير بزيدٍ قائمًا" و"تصبَّب بدنُ عمرو عرقًا" لا يجوز أن تُقيم "قائمًا" أو "عرقًا" مقام الفاعل؛ لأنهما لا يكونان إلا نكرتين، والفاعل وما قام مقامه يُضْمَر كما يُظْهَر، والمضمر لا يكون إلا معرفة[6].

السابع: الحال والتمييز لا يُخْبَرُ عنهما بـ(الذي) [7]؛ لأنها ملازمان للتنكير، ولا يكون شيء منهما ضميرًا.

---

(١) فما عدا المفعول به لا يشترط أن يكون الناصب له فعلا متعديًا.

(٢) ينظر: الأصول في النحو (١/ ٢١٣) وشرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٤، ٣٧).

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٣٦) وتمهيد القواعد (٥/ ٢٣٥٥) والمقاصد الشافية (٣/٥٢٥).

(٤) مغني اللبيب (٥/ ٤٠٨).

(٥) فإنه عند حذف الفاعل وقيام المفعول مقامه يتم الكلام، ولا يحتاج لمنصوب؛ لأن الذي كان منصوبا قد ارتفع.

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٣٠٩، ٣١٠).

(٧) وذلك في قول ابن مالك في باب الإخبار بالذي والألف واللام:

ما قِيْلَ أَخْبِرْ عنه بالَّذي خَبَرْ
عن الذي مُبتدأً قبلُ استقرْ
وما سواهما فَوَسِّطْهُ صِلَهْ
عائدُها خَلَفُ معطي التكملَهْ

فلو قلت في: "جاء زيدٌ ضاحكًا"، و"ملكتُ تسعين نعجة": "الذي جاء زيدٌ إياه ضاحكٌ"، و"التي ملكت تسعين إياها نعجةٌ" لكنتَ قد نصبت الضمير في الأول على الحال، وفي الثاني على التمييز، وذلك ممتنع؛ لأنَّ الحال والتمييز كل منهما واجبُ التنكير[١].

الثامن: الحال والتمييز لا يتَأَتّى التنازع فيهما[٢]؛ لأن التنازع يقتضي أن يضمر ضمير المعمول المتنازع فيه مع العامل المهمل، والحال والتمييز لا يكون واحدٌ منهما ضميرًا؛ لكونهما نكرة[٣].

فليس من باب التنازع: تَصَبَّبْتُ وامتلأتُ عرقًا، ولا: قمتُ وخرجتُ مسرورًا، وإنما ذلك على الحذف إن دلَّ دليل[٤].

التاسع: الحال والتمييز ينصبهما اسمُ التفضيل.

فمثال الحال: "خالد مفردًا أنفعُ من عمرو معانًا"، "الشتاءُ بردًا أشد منه دفئًا".

ومثال التمييز: قوله تعالى: (أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا[٥]

وأما نصبُه للمفعول به فموضع خلاف[٦].

العاشر: يأتي الحال والتمييز مؤكِّدين[٧]، فلا تكون الحال لبيان الهيئة، ولا يُزيل التمييز إبهامًا، بل يُفيدان مجردَ التوكيد.

مثال ذلك في الحال: قوله تعالى: ولا تعثوا في الأرض مفسدين[٨]، وقوله تعالى: ثم وليتم مدبرين[١] وقوله سبحانه: ويوم أبعث حيا

نحو: "الذي ضربتُه زيدٌ" فذا "ضربتُ زيدًا" كان، فاذْرِ المأْخذا

وهذا الباب وُضع للاختبار كمسائل التمرين في التصريف.

والمعنى: إذا عُيِّنَ لك اسمٌ من جملة، وقيل لك: أخبرْ عنه بالذي، فعليك أن تُصَدِّر الجملة بالموصول مبتدأً، وتؤخِّر ذلك الاسم وتجعله خبرًا عن الموصول المتقدم، وما سوى الموصول وخبره فوسِّطه بينهما فيكون صلة للموصول، واجعل في موضع الاسم الذي أخَّرته وجعلتَه خبرًا ضميرًا عائدًا على الموصول.

فإذا أخبرت عن "زيد" من قولك: "ضربتُ زيدًا" قلت: الذي ضربتُه زيدٌ. ينظر: توضيح المقاصد والمسالك (٣/ ١٣١١، ١٣١٢).

(١) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم (٥١٤) وتمهيد القواعد (٩/ ٤٥٧٠) وأوضح المسالك (٢٤٠/٤) وإرشاد السالك (٢/ ٨٢٤) والكناش (١/ ٢٦٨) وشرح التصريح (٤٣٨/١).

(٢) خلافًا لابن معطي فإنه أجازه في الحال، نحو: زرني أزرْك راغبًا، على إعمال الثاني، وزرني أزرك في هذه الحالة راغبًا، على إعمال الأول. ينظر: حاشية الصبان (٢/ ١٥٨).

(٣) ينظر: شرح الأشموني على الألفية (١/ ٤٦٤).

(٤) ينظر: التذييل والتكميل (٧/ ٩٠).

(٥) سورة الكهف/ ٣٤ .

(٦) نقل ابن مالك، والرضي، وابن هشام الإجماعَ على عدم نصب (أفعل) التفضيل للمفعول به، والحقيقة أنَّ بعض الكوفيين أجاز نصب المفعول باسم التفضيل. ينظر: معاني القرآن للفراء (٣٥٢/١) وشرح الكافية الشافية (١١٤١/٢) وشرح الكافية للرضي (٣/ ٤٦٤) والارتشاف (٢٣٢٦/٥) وأوضح المسالك (٢/ ٢٣٥) وشرح قطر الندى (٢٨٢).

(٧) ينظر: شرح قطر الندى لابن هشام (٢٤١).

(٨) سورة البقرة/ ٦٠ .

ومثال ذلك في التمييز: قوله تعالى: (إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا[٢] ف شهرا تأكيد لقوله: عدة الشهور، وليس لعامله ژ ۓ ھ ژ، فالتمييز لا يؤكد عامله كما سيأتي.

الحادي عشر: الحال والتمييز يجوز حذفُهما:

أما الحال فيجوز حذفُها[٣] إذا دل عليها دليل، وأكثر حذفها إذا كان قولاً أغنى عنه المقول، نحو قوله تعالى: والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم[٤] أي: قائلين ذلك.

وأما التمييز فيحذف أيضًا[٥] إذا سبقه ما يدل عليه، أو كان واضحًا من السياق، أو كان الغرض لا يتعلق بذكره، مثل: عددُ شهور السنة اثنا عشر، أي: شهرًا.

ولأجل هذا الاتفاق بين الحال والتمييز في مثل هذه الأمور عنون ابن هشام في المغني بـ"ما يحتمل الحالية والتمييز" ومثَّل لذلك بقولك: "كَرُمَ زيدٌ ضيفًا"، فإن قدَّرت أن الضيف غيرُ زيدٍ فهو تمييزٌ محوَّل عن الفاعل يمتنع دخول (من) عليه، وإن قدرت أن الضيف هو زيد احتمل الحالية والتمييز، وعند قصد التمييز فالأحسن دخول (من)[٦].

---

(١) سورة التوبة/ ٢٥.

(٢) سورة التوبة/ ٣٦.

(٣) ينظر: الخصائص (٢/ ٣٨٠) وشرح الكافية للرضي (٢/ ٥٢) وشرح التسهيل (٢/ ٣٤٨) وتمهيد القواعد (٥/ ٢٣٢٠) وشرح الأشموني (٢/ ٤٤).

(٤) سورة الرعد/ ٢٣ . ٢٤.

(٥) ينظر: الارتشاف (٤/ ١٦٣٦) والتذييل (٩/ ٢٧٠) ومغني اللبيب (٦/٤٦٣، ٤٦٤) وهمع الهوامع (٢/ ٣٤٥).

(٦) ينظر: مغني اللبيب (٦/ ١٤٥).

المطلب الثاني

أوجه الافتراق بين الحال والتمييز

يفترق الحال عن التمييز في أمور كثيرة هي على النحو الآتي[١]:

الأول: يأتي الحال جملة وشبه جملة، فالأول نحو: "جاء محمد يضحكُ" والثاني نحو: "رأيتُ الهلال بين السحاب"، وقوله تعالى: فخرج على قومه في زينته[٢]، بينما لا يأتي التمييز إلا اسمًا مفردًا[٣].

والثاني: أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها، كقوله تعالى: ولا تمش في الأرض مرحا [٤]، وقوله تعالى: يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى[٥] بخلاف التمييز[٦].

والثالث: أن الحال مبينة للهيئات[٧]، والتمييز مبينٌ للذوات والنسب.

فإذا قلت: "جاء زيدٌ ضاحكًا" بيَّنت بقولك "ضاحكًا" الهيئة التي كان عليها زيدٌ وقت المجئ، وإذا قلت: "عندي عشرون درهمًا" بينت بقولك "درهمًا" حقيقة العشرين وذاتها ما هي؟[٨].

والرابع: أنَّ الحال تتعدد، بخلاف التمييز[٩].

ومنه قوله تعالى: فخرج منها خائفا يترقب[١٠]، ولو قلت: ويترقبُ لجاز، كقولك: جاء محمدٌ راكبًا وضاحكًا.

والخامس: الحال بابها الاشتقاق[١١]، والتمييز بابه الجمود[١٢].

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٤١) ومغني اللبيب (٥/ ٤٠٨ . ٤٢٢) وتمهيد القواعد (٥/ ٢٣٥٥، ٢٣٥٦) والمقاصد الشافية (٣/ ٥٥٥).

(٢) سورة القصص/ ٧٩ .

(٣) لأن التمييز سِيق لبيان ما كان مبهَما من الذوات والنسب، والجملة وشبهها فيها إبهام، فلا تصلح لبيان ما انبهم منهما. ينظر: رفع الحجاب عن مخيمات معاني كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب (٢/ ٢٦).

(٤) سورة الإسراء/ ٣٧ .

(٥) سورة النساء/ ٤٣ .

(٦) اعتُرض على ابن هشام في هذا بنحو: ما طاب محمدٌ إلا نفسًا؛ لأنك لو قلت: "ما طاب محمدٌ" لم يتم الكلام. وأُجيب: بأن الكلام في التمييز بقطع النظر عن (ما) و(إلا)، كما أن الحال يتوقف عليها المعنى دون (ما) و(إلا) فالتمييز لا يتوقف عليه معنى الكلام إذا كان بدونها. حاشية الدسوقي على المغني (١٤٤/٢).

(٧) وأما نحو: "جاء زيدٌ والشمس طالعة" فهو في تأويل مقارنًا لطلوع الشمس، ولا شك أن هذا مبين لهيئة مجيئه، وإن كان القصد الزمان. حاشية الدسوقي (٢/ ١٤٤).

(٨) ينظر: مثل المقرب (١٩٨).

(٩) وذلك لأن الحال تبين هيئة الشيء، والهيئات تتعدد، ولأنه صفة في المعنى لصاحبه، والشيء يوصف بأوصاف متعددة، بينما التمييز يبين الذات، والمبين للذات لا يتعدد. ينظر: حاشية الدسوقي (١/ ١٤٤).

(١٠) سورة القصص/ ٢١ .

(١١) وقد تقع جامدة نحو: (هذا مالُك ذهبًا)، وقوله تعالى: وتنحتون الجبال بيوتا سورة الأعراف/٧٤ .

(١٢) وقد يقع التمييز مشتقًا نحو: "لله درُّه فارسًا" أي: من فارسٍ، لأن بعضهم أعرب (فارسًا) حالاً، فهذا الوضع ربما التبس فيه التمييز بالحال، فأتوا بـ(من) لتخلصه للتمييز، ألا ترى أنك إذا قلت: "لله دره فارسًا" جاز أن تَعني في هذه الحال، فلما كان يقع فيه لبسٌ مُشْتَبِهَيْن فُصل بينهما بدخول (من). ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٤١).

والسادس: الحال يجوز أن تتقدم على عاملها إذا كان فعلاً متصرفًا، أو وصفا يشبهه كقوله تعالى: خشعا أبصارهم يخرجون من الأجداث[١]، ولا يجوز ذلك في التمييز[٢]، لأن الحال تُشبه الظرف، فجاز تقديمها كما جاز تقديم الظرف[٣].

والسابع: الحال قد تأتي مؤكدة لعاملها، نحو: فتبسم ضاحكا[٤]، ولا يقع التمييز مؤكدًا لعامله، بل يُبينه.

والثامن: النصب في الحال على معنى (في) الظرفية، وفي التمييز على معنى (من) البيانية للجنس[٥].

والتاسع: أن الحال يصح أن يقع جوابًا لسؤال مقدَّر بـ(كيف)؛ لأنها يُسأل بها عن الأحوال، بخلاف التمييز[٦].

(١) سورة القمر/ ٧ .

(٢) تقديم التمييز على عامله المتصرف مسألة خلاف، ذهب سيبويه، والفراء، وأكثر البصريين والكوفيين إلى منعه، وأجازه الكسائي، والجرمي، والمازني، والمبرد، واختاره ابن مالك، ورجَّحه أبوحيان لكثرة شواهده، وقياسًا على سائر الفضلات. ينظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ٧٧٥ . ٧٧٩) وارتشاف الضرب (٤/ ١٦٣٤، ١٦٣٥)، والمساعد (٢/ ٦٦).

(٣) ينظر: المقاصد الشافية (٣/ ٥٥٥).

(٤) سورة النمل/ ١٩ .

(٥) أي: بيان جنس ما قبله ولو تأويلا، فيشمل تمييز العدد والمقادير ونحوهما، فإنه يبين جنس المعدود مثلا، ويشمل تمييز النسبة فإنه يبين جنس الشيء المقصود نسبة العامل إليه، فمثلاً: طاب زيدٍ نفسا، في تأويل: طاب شيء زيد، أي: شيء يتعلق به، وجنس هذا الشيء مبهم، فَفُسِّر بـ(نفسًا).

ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل (١/ ٤٥٢).

الفصل الثاني

المواضع المترددة بين الحالية والتمييز في الدر المصون

الموضع الأول

قوله تعالى: ماذا أراد الله بهذا مثلا[٧].

قال السمين الحلبي: "قوله: مثلا نصبٌ على التمييز، قيل: جاء على معنى التوكيد، لأنه من حيث أشير إليه بـ"هذا" عُلِمَ أنه مَثَلٌ، فجاء التمييز بعده مؤكدًا للاسم الذي أشير إليه. وقيل: نصبٌ على الحال، واختلف في صاحبها فقيل: اسم الإشارة، والعامل فيها معنى الإشارة، وقيل: اسمُ الله تعالى أي: متمثلاً بذلك، وقيل: على القطع وهو رأي الكوفيين، ومعناه عندهم: أنه كان أصله أَنْ يَتْبَعَ ما قبله والأصل: بهذا المثل، فلما قُطع عن التبعية انتصبَ"[٨].

تحليل وتوضيح:

ذكر السمين الحلبي وجهين من الإعراب في نصب لفظ مثلا وهما: كونه تمييزًا أو حالاً، وأشار إلى أن الكوفيين يطلقون على (الحال): القطع، وقد سبق بيان ذلك في تعريف الحال. وسبق السمين الحلبي في جواز وجهي الحالية والتمييز ابنُ عطية[٩]، والرازيُّ[١٠]، والعكبري[١١].

(٦) كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب (٤٠٥).

(٧) سورة البقرة/ ٢٦ .

(٨) الدر المصون (١/ ٢٣١، ٢٣٢).

(٩) ينظر: المحرر الوجيز (١/ ١١٢).

(١٠) ينظر: مفاتيح الغيب (٢/ ٣٦٥).

(١١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (١/ ٤٤).

بينما اختار مكي[١]، وأبوحيان[٢] إعراب مثلا تمييزًا.

وجعله ابن كيسان تمييزًا واقعًا موقع الحال[٣].

وانتصاب مثلا على التمييز هو كقولك لمن أجاب بجواب غثّ: ماذا أردتَ بهذا جوابا؟ وقولك لمن حمل سلاحًا رديئًا: كيف تنتفعُ بهذا سلاحًا؟[٤].

إلا أنَّ ابن الحاجب . رحمه الله . اعترض على إعراب مثلا تمييزًا، وحكم عليه بالغلط، وجعل من أعربه تمييزًا واهمًا فقال: "تَوَهَّم بعض النحويين أنه يصح التمييز عن كل مبهَم مثل قوله تعالى: فلما رأوه عارضا [٥] ويزعم أنه منصوبٌ على التمييز من الضمير في (رأوه)، وكذلك توَّهم في قوله تعالى: ماذا أراد الله بهذا مثلا [٦]، وشبهه كثير، وهذا غلط؛ لأن التمييز رفعُ الإبهام المستقِر عن ذات مذكورة أو مقدرة، ونعني بالمستقر ما لا ينفكُّ عنه الإبهام باعتبار الوضع، والمضمَرُ ليس فيه ذلك، فإنه إنما يُضمَر الشيءُ بعد أن يُعرف، واسم الإشارة وإن سُمِّي مُبهَما فلا ينفك عن قرينة مشروطة فيه باعتبار الوضع يتبين بها غالبًا، ومن هذه الجهة كان الوهمُ لمَّا رأوها لا يُفهم منها ماهيةُ مُسمَّاها توهَّموا أنها كعشرين وثلاثين، وليسا بسواء، إذ (عشرون) و(ثلاثون) لا ينفك عن الإبهام باعتبار الوضع"[٧].

فابن الحاجب يرى أنه لا يصح إعراب كل ما جاء بعد ما هو مبهم تمييزًا، ويرى أن التمييز يكون بعدما هو مبهَم في أصل وضعه، والضمير واسم الإشارة وإن كانا مبهمين في الآيتين إلا أنَّ إبهامهما ليس مستقِرًا في ذاتهما.

أما إذا جاء شيء من الضمائر مبهما في ذاته فإنه يُفَسَّر بمنصوب بعده على التمييز كقولهم: "رُبَّه رَجُلاً"، و"نِعْمَ رَجُلاً"[٨].

أقول: يترجح لديَّ كون مثلا حالاً؛ فالإبهام في اسم الإشارة الذي فسَّره مثلا ليس إبهامًا ذاتيًا كما بين ابن الحاجب، لذا ذهب من أعربه تمييزًا إلى أنه من باب التأكيد، كما أن المعنى يساعد على كون مثلا حالاً، فالكافرون حين مَثَّل الله لهم ما يعبدون من أصنام ببيت العنكبوت قالوا: ما مراد الله بهذا الذي يُفرق الناسَ إلى ضلالة وهدى متمثلاً بضربه؟

---

(١) ينظر: مشكل إعراب القرآن (٢/ ٧٧٤).

(٢) ينظر: البحر المحيط (١/ ٢٠٢).

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (١/ ٤٠) وتفسير القرطبي (١/ ٢٤٤).

(٤) ينظر: الكشاف (١/ ١١٨).

(٥) سورة الأحقاف/ ٢٤ .

(٦) سورة البقرة/ ٢٦ .

(٧) أمالي ابن الحاجب (٢/ ٦٦٤).

(٨) أمالي ابن الحاجب (٢/ ٦٦٥).

الموضع الثاني

قوله تعالى: ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها[١].

ذكر السمين الحلبي في إعراب قوله: من آية **ما يأتي:**

١ – أن من للتبعيض، وهي متعلقةٌ بمحذوف صفة لاسم الشرط، وكونها حالاً ضعيف.

٢ – أن العكبري أجاز فيها وجهين من الإعراب[٢]: أحدهما: أنها في موضع نصب تمييز، والمميَّز (ما)، والتقدير: أيَّ شيء نَنْسَخْ. والثاني: أن (من) زائدة و آية حال والمعنى: أي شيء ننسخ قليلا أو كثيرًا، كما جاءت حالاً في قوله: هذه ناقة الله لكم آية[٣] أي: علامة.

وعقَّب السمين على كونها حالاً بالفساد؛ لأنَّ الحالَ لا تُجَرُّ بـ(مِنْ) [٤].

تحليل وتوضيح:

أشار السمين الحلبي إلى فساد إعراب قوله من آية حالاً؛ لأن الحال لا تجر بـ(مِنْ)، ورغم هذا يجعلها العكبري (زائدة) والسمين يجعل هذا محالاً.

وجرُّ الحال بـ(مِنْ) ليس أمرًا مستنكرًا كما يدعي السمين، فقد أجازه النحاة.

قال ابن جني عند قوله تعالى: ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء[٥]:

"أما إذا ضممت النون[٦] فإن قوله: من أولياء في موضع الحال، أي: ما كان ينبغي لنا أن نُتَّخَذَ من دونك أولياء، ودخلت (من) زائدة لمكان النفي، كقولك: اتخذت زيدًا وكيلا، فإن نفيت قلت: ما اتخذت زيدًا من وكيل"[٧].

لذا قال ابن مالك: "وربما دخلت على حال" محتجًا بالقراءة السابقة[٨].

وبهذا لم يكن ابن هشام دقيقا حين نسب إلى ابن مالك أنه جعل زيادة (من) في الحال شاذًا[٩].

وتابع ابن هشام السمين الحلبي في تعقبه العكبري بعدم زيادة من في الحال، وأنَّ فيه تخريجَ التنزيل على وجه إن ثبت فهو شاذ، وأنه لا يظهر معنى الحال في الآية، وأنه نظَّر بآية غير مناسبة[١٠]، وفسَّر اللفظ بما لا يحتمله وهو

---

(١) سورة البقرة/ ١٠٦ .

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (١/ ١٠٢).

(٣) سورة الأعراف/ ٧٣ .

(٤) ينظر: الدر المصون (٢/ ٥٧، ٥٨).

(٥) سورة الفرقان/ ١٨ .

(٦) أي: (نُتَّخَذ) بالبناء للمجهول، وهي قراءة أبي جعفر، وزيد بن ثابت، وأبي الدرداء والحسن. ينظر: البحر المحيط (٨/ ٩٢) وإتحاف فضلاء البشر (٢/٣٠٦) .

(٧) المحتسب (٢/ ١٢٠) عقَّب السمين قائلاً: "فظاهر هذا أنه جعل الجار والمجرور في موضع الحال، وحينئذ يستحيل أن تكون (من) مزيدة، ولكنه يريد أن هذا المجرور هو الحال نفسه، و(من) مزيدة فيه، إلا أنه لا تحفظ زيادة (من) في الحال وإن كانت منفية، وإنما حفظ زيادة الباء فيها على خلافٍ في ذلك" الدر المصون (٨/ ٤٤٥، ٤٤٦).

(٨) ينظر: شرح التسهيل (٣/ ١٣٩، ١٤٠).

(٩) مغني اللبيب (٤/ ١٧١).

(١٠) يقصد قوله تعالى: هذه ناقة الله لكم آية الأعراف/ ٧٣ .

قوله: قليلاً أو كثيرًا، وأن ذلك مستفاد من اسم الشرط لعمومه وليس من لفظ آية[١].

ويُجاب عن ابن هشام بما يأتي:

ـ قوله بأن العكبري خرَّج الآية على شيء شاذ أمر غير متفق عليه، فقد قال بذلك ابن جني، وابن مالك، وخرَّجا آية أخرى على كون (من) زائدة في الحال.

وقوله بأن الحال لا يظهر معناه في الآية غيرُ مسلَّم به، فما الذي يمنع حمل الآية على المعنى الذي قاله العكبري: أيَّ شيء ننسخ حال كون المنسوخ قليلاً أو كثيرًا؟ لذا ردَّ الشمني على ابن هشام بأن قوله هذا فيه مكابرة ولا يسمع له[٢].

وقوله بأن العكبري نظر بآية غير مناسبة غير مسلم به، فقد يكون مراده التنظير في كون لفظ ژ ڤ ژ وقع منكرًا حالاً في الموضعين لا في إيجاد المعنيين[٣].

وكون آية حالاً في قوله تعالى: هذه ناقة الله لكم آية جائز على معنى: علامة لصدقي[٤].

أقول:

ليس هناك ما يمنع من ناحيتي الإعراب والمعنى من حمل قوله: من آية على الحالية أو التمييز، يدل على ذلك ما قاله السمين الحلبي:

"قوله: وما تقدموا لأنفسكم من خير[٥] كقوله: ما ننسخ من آية فيجوز في ما أن تكون مفعولاً بها، وأن تكون واقعة موقع المصدر، ويجوز في من خير الأربعةُ الأوجه التي في من آية من كونه مفعولاً به، أو حالاً، أو تمييزًا، أو متعلقًا بمحذوف"[٦].

(١) ينظر: مغني اللبيب (٤/ ١٧٣، ١٧٤).
(٢) ينظر: حاشية الشمني على المغني (٢/ ٩٠).
(٣) السابق (٢/ ٩٠).
(٤) ينظر: أمالي ابن الشجري (٣/ ٦).
(٥) سورة البقرة/ ١١٠.
(٦) الدر المصون (٢/ ٦٨).

الموضع الثالث

قوله تعالى: وكفى بالله حسيبا [١].

ذكر السمين وجهين من الإعراب في قوله: حسيبا قائلاً[٢]: "فيه وجهان، أصحهما: أنه تمييز يدل على ذلك صلاحية دخول من عليه، وهي علامة التمييز. والثاني: أنه حال".

كما ذكر أيضا وجهي الحال والتمييز عند قوله تعالى: كفى بنفسك اليوم عليك حسيبا[٣] وقوله: وكفى بربك هاديا ونصيرا[٤].

تحليل وتوضيح:

رجَّح السمين الحلبي وجه التمييز على الحالية في إعراب الكلمات السابقة حسيبا ، و هاديا ؛ لأن دخول ژ ڑ عليه أظهر في المعنى .

وقد سبقه شيخه أبوحيان إلى هذا[٥].

والتمييز في نحو: وكفى بالله حسيبا ونحو: وكفى بالله شهيدا من التمييز المشبه بالمنقول؛ إذ لا يتصور فيه النقل من فاعل، أو مفعول، أو مبتدأ، فهو شبيه بنحو قولهم: (امتلأ الإناءُ ماءً)، فلو قلت: (امتلأ ماء الكوز) لم يكن صحيحًا، ووجه شبهه بالمنقول أنه وقع بعد كلام مبهم النسبة فأزال إبهامها[٦].

والتمييز في حسيبا و شهيدا من التمييز المشتق الذي ربما يلتبس بالحال، فالإتيان بـ(من) في مثل هذه المواضع تجعله إلى التمييز أقرب من الحالية.

ونحو هذا قولهم: (لله دره فارسًا) فهناك من أعرب (فارسًا) حالاً، فأتوا بـ(من) لتخلصه للتمييز، ألا ترى أنك إذا قلت: "لله دره فارسًا" جاز أن تعني في هذه الحال، فلما وقع اللبس فصل بينهما بدخول (من)[٧].

---

(١) النساء/ ٦ .

(٢) الدر المصون (٣/ ٥٨٧).

(٣) الإسراء/ ١٤، وينظر: الدر المصون (٧/ ٣٢٥).

(٤) الفرقان/ ٣١، وينظر: الدر المصون (٨/ ٤٨١).

(٥) ينظر: البحر المحيط (٣/ ٥٢٣، ٦٦٠).

(٦) ينظر: تمهيد القواعد (٥/ ٢٣٧٦).

(٧) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٤١).

الموضع الرابع

قوله تعالى: وحسن أولئك رفيقا[١].

ذكر السمين الحلبي في نصب رفيقا قولين[٢]:

أحدهما: أنه تمييز. والثاني: أنه حال.

ثم ذكر احتمالين لوجه التمييز: الأول: أن يكون منقولاً من الفاعلية وتقديره: "وحسن رفيقُ أولئك" فالرفيق على هذا غير المميِّز ولا يجوز دخول (من) عليه.

والثاني: ألا يكون منقولاً، فيكون نفس المميِّز، وتدخل عليه (من).

تحليل وتوضيح:

وجها الحالية والتمييز اللذين أشار إليهما السمين في توجيه نصب رفيقا يحتملهما سياق الآية.

وقد قال بهذا: العكبري[٣]، والرازي[٤]، والرضي[٥]، وأبوحيان[٦]، واختار وجه التمييز: الزجاج[٧]، وابن مالك[٨]، وناظر الجيش[٩]، والزبيدي[١٠].

بينما اختار الأخفش نصبه على الحالية فقال: "فليس هذا على: نِعْم الرجل؛ لأن (نِعْم) لا يقع إلا على اسم فيه الألف واللام أو نكرةٍ، ولكن هذا على مثل قولك: "كَرُم زيدٌ رجلاً" تنصبه على الحال"[١١].

وتابعه أبوالقاسم النيسابوري المتوفي بعد (٥٥٣هـ) فقال: "وَحَّدَه[١٢] لما دخله من معنى التمييز، ولهذا يدخل (من) في مثله، ويجوز توحيده على معنى الجنس والحال، كقولهم: لله دره فارسًا، أي: في حال الفروسية، وهذا أولى؛ لأنَّه قَلَّ ما يميِّزُ بأسماء الصفات"[١٣].

وأجاز أبوالسعود (ت٩٨٢هـ) وجهي الحالية والتمييز إذا كان اسم الإشارة أولئك إشارة إلى النبيين، والصديقين، والشهداء، والصالحين، فيكون المعنى أنهم وُصفوا بالحسن من وجهة كونهم رفقاء للمطيعين أو حال كونهم رفقاء لهم، فيجوز دخول (من).

أما إذا كان أولئك إشارة إلى المطيعين فرفيقا تمييز على معنى: أنهم وُصفوا بحسن الرفيق من النبيين ومَنْ بعدهم، لا بنفس الحسن فلا يجوز دخول (من) عليه[١٤].

---

(١) سورة النساء/ ٦٩ .

(٢) ينظر: الدر المصون (٤/ ٢٤، ٢٥).

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (١/ ٣٧١).

(٤) ينظر: مفاتيح الغيب (١٠/ ١٣٦).

(٥) ينظر: شرح الكافية للرضي (٤/ ٢٥٥).

(٦) ينظر: البحر المحيط (١/ ٧٠١).

(٧) ينظر: معاني القرآن وإعرابه (٢/ ٧٣).

(٨) ينظر: شرح التسهيل (٢/ ٣٨٤، ٣٨٥).

(٩) ينظر: تمهيد القواعد (٥/ ٢٣٨٠).

(١٠) ينظر: تاج العروس (١/ ٢٧١).

(١١) ينظر: معاني القرآن للأخفش (١/ ٢٦١).

(١٢) أي: لم يقل رفقاء، لأنه أراد: كلُّ واحد منهم رفيق، لأنَّ تمييز الجملة تجب فيه المطابقة للاسم الذي قبله في الإفراد والتثنية والجمع، فيقال: كَرُم زيدٌ رجلاً، وكَرُم الزيدان رجلين، وكَرُم الزيدون رجالاً.

(١٣) باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن (١/ ٣٧٧).

(١٤) ينظر: إرشاد العقل السليم (٢/ ١٩٩).

الموضع الخامس

قوله تعالى: أفغير الله أبتغي حكما[١] .

ذكر السمين الحلبي وجهين من الإعراب في نصب حكما [٢]:

الأول: أنه حال، والثاني: أنه تمييز .

وهذا الوجهان أجازهما إذا جُعل (غير) مفعولاً للفعل أبتغي والمعنى: قل لهم يا محمد: أأبتغي غير الله حكمًا؟

تحليل وتوضيح:

أجاز وجهي الحالية والتمييز أيضًا: النحاس[٣]، وابن عطية[٤]، والعكبري[٥]، وأبوحيان[٦].

أما إذا أُعربتْ (غير) منصوبة على الحال من (حكمًا)، لأن (غير) في الأصل يجوز أن يكون وصفًا له، فـ (حكما) مفعول به، فتحصَّل في نصب «غير» وجهان، وفي نصب «حكماً» ثلاثة أوجه .

والذي سَهَّل كون حكما تمييزًا، ما في (غير) من الإبهام كقولهم: إنَّ لنا غيرها إبلاً[٧].

فـ(غير) اسم مبهم يدل على المغايرة، وهم يحملون المغايرة على المماثلة.

(١) الأنعام/ ١١٤ .
(٢) ينظر: الدر المصون (٥/ ١٢٣).
(٣) ينظر: إعراب القرآن (٢/ ٢٨).
(٤) ينظر: المحرر الوجيز (٢/ ٣٣٧).
(٥) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (١/ ٥٣٣).
(٦) ينظر: البحر المحيط (٤/ ٦٢٧).
(٧) ينظر: الكتاب (٢/ ١٤١) والأصول في النحو (١/ ٢٤٨).

الموضع السادس

قوله تعالى: هل يستويان مثلا[٨].

جوَّز السمين الحلبي في إعراب مثلا أن يكون تمييزًا منقولاً من الفاعلية، والأصل: هل يستوي مثلُهما؟

ثم ذكر أن ابن عطية أجاز في مثلا أن يكون حالاً، واعترض عليه قائلا: "وفيه بُعْدٌ صناعةً ومعنى؛ لأنه على معنى (من) لا على معنى (في)" [٩].

تحليلٌ وتوضيح:

اتبع السمينُ الحلبي شيخه أباحيان[١٠] في تعقبه لابن عطية[١١] لتجويزه إعراب مثلا حالاً، فجعلا وجه الحالية بعيدًا، واقتصرا على كونه تمييزًا.

وعلَّل السمين استبعاد وجه الحالية أنه مخالف للصنعة النحوية، والمعنى.

وأقول: وجه الحالية الذي أجازه ابن عطية ذكره مكي القيسي (ت/ ٤٣٧هـ) قبله فقال: "مصدر في موضع الحال"[١٢].

كما أن السمين . رحمه الله . أجاز وجه الحالية في (مثلاً) عند قوله تعالى: ماذا أراد الله بهذا مثلا وقد سبق بيان ذلك في الموضع الأول، فما المانع هنا؟

هذا ووجه الحالية ليس بعيدًا، فالمعنى على الحال:

هل يستوي هذان الفريقان في المماثلة أو في المشابهة؟ أو: هل يستويان تمثيلاً أو حالاً أو صفة؟

(٨) سورة هود/ ٢٤ .
(٩) ينظر: الدر المصون (٦/ ٣٠٨).
(١٠) ينظر: البحر المحيط (٦/ ١٣٩).
(١١) ينظر: المحرر الوجيز (٣/ ١٦٢).
(١٢) الهداية إلى بلوغ النهاية (٥/ ٣٣٧٤).

الموضع السابع

قوله تعالى: فالله خير حافظا[١].

ذكر السمين الحلبي جواز وجهي الحالية والتمييز في قوله: ژ ژ وجعل وجه التمييز هو الأظهر[٢].

ثم ذكر اعتراض شيخه أبي حيان على الزمخشري[٣]، لتجويزه الحالية في حافظا قائلاً:

"وليس بجيد؛ لأنَّ فيه تقييد خير بهذه الحال"[٤].

ثم انتصف للزمخشري فقال: "ولا محذور، فإن هذه الحال لازمة؛ لأنها مؤكدة لا مبينة، وليس هذا بأول حالٍ وردت لازمة"[٥].

تحليل وتوضيح:

لم يختلف النحويون في إعراب حافظا تمييزًا، إنما اختلفوا في جواز كونه حالاً.

وليس الزمخشري بأول من أجاز فيه الحالية، بل سبقه: الزجاج[٦]، والنحاس[٧]، وابن خالويه[٨]، والأزهري[٩]، والحوفي[١٠].

وذكر القرطبي أن سائر الكوفيين قرأوا حافظا على الحال[١١].

وجواز الحال في حافظا عند هؤلاء من اسم التفضيل خير بينما جعله أبوبكر بن الأنباري حالاً من اسم الله تعالى على معنى: فالله خير الأرباب والسادات في حال حفظه[١٢].

ولم يكن أبوحيان أول من ردَّ وجه الحالية في حافظا بل كان الفارسي أول من منعه فقال: "ولا يكون حافظا في الآية منتصبًا على الحال"[١٣].

ووجه المنع: أنَّ (أفعل) لابدَّ لها من بيان، ولو جاز نصبه على الحال لجاز حذفه، ولو حذف لنقص بيان الكلام، ولصار اللفظ "فالله خير"، فلا يُدرى معنى الخير في أي نوع هو، وجواز الإضافة[١٤] يدل على أنه ليس بحال[١٥].

وحجة المنع عند أبي حيان: أَنَّ فيه تقييدًا للخير بهذه الحال فقط[١٦]، فالحال مقيدةٌ بعاملها[١٧].

---

(١) يوسف/ ٦٤ .

(٢) ينظر: الدر المصون (٦/ ٥١٨).

(٣) ينظر: الكشاف (٢/ ٤٨٥).

(٤) البحر المحيط (٦/ ٢٩٥).

(٥) الدر المصون (٦/ ٥١٩).

(٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه (٣/ ١١٨).

(٧) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٢٠٧).

(٨) ينظر: الحجة في القراءات السبع (١٩٧).

(٩) ينظر: تهذيب اللغة (٤/ ٢٦٥).

(١٠) ينظر: البرهان في علوم القرآن للحوفي (٢٤٩).

(١١) ينظر: الجامع لأحكام القرآن (٩/ ٢٢٤).

(١٢) ينظر: التفسير البسيط للواحدي (١٢/ ١٦٧).

(١٣) الحجة للقراء السبعة (٤/ ٤٣٩، ٤٤٠).

(١٤) أي: فالله خيرُ حافظٍ.

(١٥) مشكل إعراب القرآن (١/ ٤٢٤).

(١٦) ينظر: البحر المحيط (٦/ ٢٩٥).

(١٧) أي: الحال قيد للمحكوم عليه من فاعل أو مفعول حالة وقوع الفعل منه أو به. ينظر: التذييل والتكميل (٩/ ١٥١).

والحقيقة أن إعراب حافظا حالاً ليس فيه تقييد للخير بحال الحفظ فقط، بل الخيرية مطلقة لا تقييد فيها، فالحال لازمة.

يؤكد هذا: أن أباحيان نفسه قابله مثل هذا الإشكال، فأجاب عنه بأن الحال لازمة.

قال . رحمه الله . عند إعراب هدى حالاً في قوله تعالى: ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين[١]: "وهو مشكلٌ؛ لأن الحال تقييد؛ فيكون انتقال الريب مقيدًا بالحال، إذ لا ريب فيه يستقر في حال كونه هدى للمتقين، لكن يزيل الإشكال أنها حالٌ لازمة"[٢].

وهذا يؤكد أن المعنى أحيانا لا يساعد أن تكون الحال قيدًا في عاملها في كل موضع.

كما أن حافظا مشتق والأصل في الحال كونها مشتقة.

الموضع الثامن

قوله تعالى: كبرت كلمة[٣].

ذكر السمين الحلبي وجهي التمييز والحالية في إعراب كلمة [٤] واعترض على وجه الحالية بأنه ليس بظاهر، أما وجه التمييز فظاهر، وخرَّجَهُ على وجهين[٥].

تحليل وتوضيح:

كان وجه التمييز في كلمة ظاهرًا؛ لأن معنى الآية على التعجب أوضح وأبلغ، فالمعنى: ما أكبرها كلمةً، وأكبر بها كلمةً.

وذلك أنك إذا قلت: كبُرتْ الكلمةُ أو المقالةُ جاز أن يُتوهم أنها كبُرت كذبا أو جهلاً أو افتراءً، فلما قيل: كلمة ميزتها من محتملاتها[٦].

والتقدير على التمييز: كبُرت الكلمةُ كلمةً كلمةٌ تخرجُ، فحذفت الأولى، لأن الثانية تدل عليها، ونصب الثانية على التمييز كما تقول:

---

(١) سورة البقرة/ ٢ .

(٢) البحر المحيط (١/ ٦٤).

(٣) سورة الكهف/ آية ٥ .

(٤) ينظر: الدر المصون (٧/ ٤٤٠) .

(٥) **الوجه الأول:** أن فاعل كبرت مضمر عائد على مقالتهم المفهومة من قوله: قالوا اتخذ الله ولدا، أي: كبُر مقالُهم، و كلمة تمييز، والمعنى على التعجب، أي: ما أكبرها كلمةً.

والوجه الثاني: أن الفاعل مضمر مفسَّر بالنكرة بعده المنصوبة على التمييز، ومعناها الذم نحو: (بئس رجلاً)، والمخصوص بالذم محذوف وتقديره: كبُرت هي الكلمةُ كلمةً خارجةً من أفواههم تلك المقالةُ الشنعاء. ينظر: الدر المصون (٧/ ٤٤٠).

(٦) ينظر: مفاتيح الغيب (٢١/ ٤٢٥).

نعم رجلاً زيدٌ، وحُذفت الثالثة اكتفاءً بوصفها عنها[١].

ونصب كلمة على التمييز هو قول الأكثرين كالزجاج[٢]، والنحاس[٣]، والعكبري[٤]، وغيرهم.

أما نصبها على الحالية فقد ذكره بعض النحويين كالمجاشعي[٥]، والأصبهاني[٦]، وابن عطية[٧]، والنيسابوري[٨]، وأبي حيان[٩].

قال أبوحيان: "وأجاز بعض النحويين في كبرت كلمة تخرج أن تكون كلمة حالاً موطئة بالصفة، والفاعل مضمر لتقدم ذكره"[١٠].

ووافق الشنقيطيُّ السمين في ردِّه النصب على الحالية قائلاً: "وأعرب بعضهم كلمة بأنها حال، أي: كبُرت فريتُهم في حال كونها كلمة خارجة من أفواههم، وليس بشيء"[١١].

(١) ينظر: غرائب التفسير للكرماني (١/ ٦٤٨).
(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه (٣/ ٢٦٨).
(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٢٨٨).
(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (٢/ ٨٣٨).
(٥) ينظر: النكت في القرآن (٢٩٨).
(٦) ينظر: إعراب القرآن للأصبهاني (٢٠٨).
(٧) ينظر: المحرر الوجيز (٣/ ٤٩٦).
(٨) ينظر: باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن (٢/ ٨٤٨).
(٩) ينظر: البحر المحيط (٧/ ١٣٨).
(١٠) ينظر: التذييل والتكميل (١٠/ ١٥١).
(١١) أضواء البيان (٣/ ١٩٩).

الموضع التاسع

قوله تعالى: إنها ساءت مستقرا ومقاما[١٢].

ذكر السمين الحلبيّ جواز وجهي الحالية والتمييز في إعراب مستقرا وذلك على كون ساءت بمعنى (أحزنَتْ) [١٣] أما على كون ساءت بمعنى (بئست) فيتعين إعراب مستقرا تمييزًا، والمخصوص بالذم محذوف، وفي ساءت ضمير مبهم، أي: ساءت هي[١٤].

تحليل وتوضيح:

جواز وجهي الحالية والتمييز في إعراب مستقرا يتناسب مع المعنى، وهو ما قرَّره الزمخشري في الكشاف[١٥].

وقد أشار الزجاج إلى وجه التمييز قائلاً: "منصوبان على التمييز، والمعنى: ساءت في المستقر والمقام"[١٦].

فعقب تلميذه النحاس عليه فقال: "سبيل التمييز أن يكون فيه معنى (من)، فالمعنى: ساءت من المستقرات"[١٧].

وكون (مستقرا) تمييزا فحسب على جعل (ساءت) بمعنى (بئست) هو الأولى؛ فكونها بمعنى (أحزنت) بعيدٌ خالٍ عما في الأول من

(١٢) سورة الفرقان/ ٦٦ .
(١٣) فيكون المفعول محذوفا، أي: ساءتهم، والفاعل ضمير جهنم، أي: إن جهنم أحزنت أصحابها وداخليها. ينظر: البحر المحيط (٨/ ١٢٨).
(١٤) ينظر: الدر المصون (٨/ ٤٩٩).
(١٥) ينظر: الكشاف (٣/ ٢٩٢).
(١٦) معاني القرآن للزجاج (٤/ ٧٥).
(١٧) إعراب القرآن للنحاس (٣/ ١١٦).

المبالغة في بيان سوء حالها، ويؤدي إلى جعل التعليلين[١] من جهة الله تعالى . [٢]

الموضع العاشر

قوله تعالى: أو لم يروا إلى الأرض كم أنبتنا فيها من كل زوج كريم[٣].

ذكر السمين الحلبي أن قوله: من كل زوج تمييز[٤]، ثم اعترض على العكبري في تجويزه أن يكون حالاً[٥] بأنه لا معنى له.

تحليل وتوضيح:

ما ذكره العكبري في جواز أن يكون من كل زوج حالاً غريب، لذا كان السمين مصيبًا في اعتراضه عليه بأنه لا معنى له.

فإنه كما قرر النحاة أن (من) تزاد وجوبًا في تمييز (كم) الخبرية إذا كان مفصولاً بينها وبين تمييزها بفعل متعد لم يستوف مفعوله؛ لئلا يلتبس التمييز بمفعول الفعل المتعدي، فلإبعاد هذا الوهم وجب جر التمييز بـ(من) لا بالإضافة[٦].

يقول أبوحيان: "وتقول: "كم ضربت رجلا"، فيجوز أن يكون (رجلاً) تمييزًا، ويجوز أن يكون مفعولاً بـ(ضربت) والتمييز محذوف، فلو دخلت (من) على رجل لزم أن يكون تمييزًا"[٧].

الموضع الحادي عشر

قوله تعالى: ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا ثم لنحن أعلم بالذين هم أولى بها صليا[٨].

وقوله تعالى: فأهلكنا أشد منهم بطشا[٩].

جوَّز السمينُ الحلبيُّ في الآية الأولى كون عتيا ، و صليا تمييزين أو حالين، وجواز الحالية باعتبارهما مصدرين أو جمعين لـ(عاتٍ) و(صالٍ) [١٠].

وجوَّز ذلك أيضًا في بطشا في الآية الثانية، فيجوز إعرابها تمييزًا، أو حالاً من الفاعل، أي: أهلكناهم باطشين [١١].

تحليل وتوضيح:

جواز وجهي الحالية والتمييز في إعراب عتيا و صليا و بطشا يؤيدهما المعنى والصنعة النحوية، وهو قول الكثيرين[١٢].

فاسم التفضيل أشد و أولى كما ينصب التمييز ينصب الحال.

---

(١) وهما (إن عذابها كان غراما)، (إنها ساءت مستقرا ومقاما) فالثاني تعليل لاستدعائهم المذكور بسوء حالها في نفسها إثر تعليله بسوء حال عذابها.

(٢) ينظر : إرشاد العقل السليم (٦/٢٢٩) بتصرف.

(٣) سورة الشعراء/ ٧ .

(٤) ينظر: الدر المصون (٨/ ٥١٢).

(٥) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (٢/ ٩٩٤) .

(٦) ينظر: شرح الكافية للرضي (٣/ ١٥٦) وارتشاف الضرب (٢/ ٧٨٠) وحاشية الصبان (٢/ ٣١٤) والنحو الوافي (٤/ ٥٧٥).

(٧) ارتشاف الضرب (٢/ ٧٨٠)، وينظر: التذييل والتكميل (١٠/ ١٨).

(٨) سورة مريم/ ٧٠ .

(٩) سورة الزخرف/ ٨ .

(١٠) ينظر: الدر المصون (٧/ ٦٢٤، ٦٢٥).

(١١) ينظر: الدر المصون (٩/ ٥٧٥).

(١٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٤/ ٦٦، ١٥٤) والتبيان في إعراب القرآن (٢/١١٣٧) والبحر المحيط (٧/ ٢٨٨)والفريد في إعراب القرآن المجيد (٥/٥٤٥) وحاشية الجمل (٤/ ٧٥).

الموضع الثاني عشر

قوله تعالى: فلما رأوه عارضا[١].

ذكر السمين الحلبيُ نقلا عن الزمخشري[٢] جواز وجهي الحالية والتمييز في قوله: عارضا وذلك من الضمير المبهم في: رأوه[٣].

وذكر اعتراض أبي حيان عليه[٤]، فالتمييز المفسِّر للضمير محصور في باب (رُبَّ) وفي (نعم) و(بئس).

والحال لم يعهدوها توضح الضمير قبلها، فالنحويون لا يعرفون ذلك[٥].

تحليل وتوضيح:

يرى الزمخشري أن كون الضمير في رأوه مبهمًا أعربُ وأفصح من كونه يعود على (ما تعدنا)، والتمييز والحال يوضحان هذا الإبهام.

فتعقبه أبوحيان بأن قوله هذا غير جارٍ على ما ذكره النحاة، وذلك للآتي[٦]:

ـ المبهم الذي يفسره التمييز ويوضحه لا يكون إلا في باب (رُبَّ)، نحو: رُبَّ رجلاً[٧] لقيتُهُ، وفي باب (نعم) و(بئس) على مذهب البصريين[٨].

ـ لا نعلم أحدًا ذهب إلى أن الحال يوضح المبهم ويفسره، فقد حصر النحاة المضمر الذي يفسره ما بعده، فلم يذكروا فيه مفعول (رأى) إذا كان ضميرًا، ولم يذكروا أن الحال يفسر الضمير ويوضحه.

والمواضع التي حصر النحاة فيها المضمر الذي يفسره ما بعده[٩]، أو ما أطلق عليه "مسائل الإضمار على شريطة التفسير" سبعة

---

(١) سورة الأحقاف/ ٢٤ .

(٢) ينظر: الكشاف (٤/ ٣٠٧).

(٣) وقيل: الضمير راجع إلى قوله: بما تعدنا.

(٤) ينظر: البحر المحيط (٩/ ٤٤٥).

(٥) ينظر: الدر المصون (٩/ ٦٧٣).

(٦) ينظر: البحر المحيط (٩/ ٤٤٥، ٤٤٦).

(٧) الصواب: رُبَّه رجلاً، ويلزم إفراده وتذكيره عند البصريين مهما اختلفت أحوال مفسره، فتقول: ربه رجلا، وربه امرأة، وربه رجلين، وربه امرأتين، وربه رجالاً، وربه نساء.

ينظر: الأصول في النحو (١/ ٤١٩) وشرح الجمل لابن عصفور (٥٠٤/١)، وشرح الكافية الشافية (٢/ ٧٩٤) وشرح التسهيل (١٨٤/٣).

(٨) ينظر: الأصول في النحو (١/ ١١٤) وشرح الرضي (٢/ ٥٩، ٦١) وتوضيح المقاصد (٢/ ٩١٣) وشرح التصريح (١/ ٤٨٤).

(٩) أي: عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة، وهو مما يأباه النحاة، ولا يجيزونه إلا في مواضع محددة مخالفة للقياس.

حيث قالوا: إن المفسِّر وإن لم يتقدم لفظا ولا رتبة إلا أنه متقدم حكمًا بالنظر إلى الأصل في ضمير الغائب، وهو أنه لابد له من مفسر يتقدمه.

قال الرضي: "والتقدم الحكمي: أن يكون المفسِّر مؤخرًا لفظا، وليس هناك ما يقتضي تقدمه على محل الضمير، إلا ذلك الضمير، فنقول: إنه وإن لم يتقدم لفظا ولا معنى إلا أنه في حكم المتقدم نظرًا إلى وضع ضمير الغائب، وإنما يقتضي ضمير الغائب تقدم المفسِّر عليه؛ لأنه وَضَعَهُ الواضع معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعود عليه، فإن ذكرته ولم يتقدمه مفسِّره بقي= =مبهمًا منكرًا لا يعرف المراد به حتى يأتي مفسِّره بعده" شرح الكافية للرضي (٢/ ٤٠٥، ٤٠٦) .

مواضع[1]:

١ – الضمير المرفوع بـ(نعم) أو (بئس) المفسَّر بالتمييز، نحو: نعم رجلاً زيدٌ.

٢ – الضمير المرفوع بأول المتنازعين المعْمَل ثانيهما، نحو: قام وقعد زيدٌ.

٣ – الضمير المفسَّر بخبره، نحو قوله تعالى: إن هي إلا حياتنا الدنيا[2].

٤ – ضمير الشأن والقصة، نحو قوله تعالى: قل هو الله أحد [3].

٥ – الضمير المجرور بـ(رُبَّ) المفسَّر بالتمييز، نحو: ربَّه رجلاً.

٦ – الضمير المبدل منه المفسِّر له، نحو: ضربتُهُ زيدًا.

٧ – الضمير المتصل بالفاعل المتقدم ومفسِّره مفعول مؤخر عند بعض النحاة، نحو: ضرب غلامُهُ زيدًا.

وبانحصار تفسير الضمير في هذه المواضع حكم أبوحيان على الزمخشري أنه ذهب مذهبًا لم يقل به أحد[4]، فليس الحال مما يفسِّر الضمير ويوضحه، كما أن التمييز لا يفسِّر إلا المرفوع بـ(نعم) أو (بئس)، والمجرور بـ(رُبَّ).

(١) ينظر: مغني اللبيب (٥/ ٥٣٣ . ٥٤٨) والدر المصون (١/ ٢٤٣، ٢٤٤) وتمهيد القواعد (١/ ٥٥٥ . ٥٥٧).

(٢) سورة الأنعام/ ٢٩ .

(٣) سورة الإخلاص/ ١ .

(٤) وقد تعقب أبوحيان الزمخشري أيضًا في قوله تعالى: ثم استوى إلى السماء فسواهن سبع سماوات البقرة/ ٢٩. فقد جعل الزمخشري الضمير (هُنَّ) مبهمًا يفسره سبع سماوات. ينظر: الكشاف (١/ ١٢٣)، والبحر المحيط (٢١٨/١).

وقد سبق أباحيان ابن الحاجب فأجاد في بيان أن التمييز لا يفسر أيَّ ضمير مبهم، بل يفسر الإبهام الذي لا ينفك عن الضمير باعتبار الوضع.

قال ابن الحاجب: "توهم بعض النحويين أنه يصح التمييز عن كل مبهم مثل قوله تعالى: فلما رأوه عارضا ويزعم أنه منصوب على التمييز من الضمير في رأوه ، وهذا غلط، لأن التمييز رفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة. ونعني بالمستقر ما لا ينفك عنه الإبهام باعتبار الوضع"[5].

وأرى أن الضمير في رأوه غير مبهم، فإنه يعود إما على السحاب[6] أو ما وعدهم به هود عليه السلام .

نقل النحاس عن المبرد قوله: "قال محمد بن يزيد: فلما رأوه عارضا فيه جوابان: يكون التقدير: فلما رأوا السحاب، وإن كان لم يتقدم

(٥) ينظر: أمالي ابن الحاجب (٢/ ٦٦٤).

(٦) ينظر: الكوكب الوهاج شرح صحيح مسلم (١١/ ٢٨) والتوضيح لشرح الجامع الصحيح (٢٣/ ٢٣٥) وإرشاد الساري للقسطلاني (٧/ ٣٤٠) ومرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٣/ ١١١٥).

وأخرج البخاري في صحيحه (٣/ ١١٧٢) من حديث عائشة كتاب بدء الخلق باب ما جاء في قوله: وهو الذي أرسل الرياح بشرا بين يدي رحمته قالت: كان النبي ﷺ إذا رأى مخيلة في السماء أقبل وأدبر ودخل وخرج وتغير وجهه فإذا أمطرت السماء سري عنه فعرفته عائشة ذلك فقال النبي ﷺ: (ما أدري لعله كما قال قوم: (فلما رأوه عارضا مستقبل أوديتهم).

وقال ابن عباس: عارضًا: عارض السحاب. ينظر: صحيح البخاري (١٨٢٧/٤).

للسحاب ذكر، لأن الضمير قد عُرف ودل عليه عارضا ، والجواب الآخر: أن يكون جوابا لقولهم فأتنا بما تعدنا أي: فلما رأوا ما يوعدون عارضا"٠

الخاتمة

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام على أشرف رسل الله محمد بن عبدالله خير من نطق بالعربية٠

وبعد...

فهذه دراسة متواضعة أردت بها الإسهام في بيان ظاهرة تعدد الوجوه الإعرابية في إعراب القرآن، خاصة الكلمات التي ترددت بين الحال والتمييز٠

وقد أسفرت هذه الدراسة عن النتائج الآتية:

١ – كلُّ ما تردد في الإعراب بين الحالية والتمييز من كلمات، فهو من تمييز النسبة لا تمييز الذات (المفرد)، فتمييز الذات يرفع الإبهام عن كلمة واحدة، أما تمييز النسبة فإنه يرتبط بالعامل كالحال٠

٢ – تمييز بعض المبهمات نحو (ما)، و(مهما) الشرطيتين يكون مجرورًا بـ(من) أكثر من كونه منصوبا، ومنه قوله تعالى: ما ننسخ من آية، وقوله: ما يفتح الله للناس من رحمة، وقوله: مهما تأتنا به من ءاية٠

٣ – ينبغي قبل بيان الأوجه الإعرابية والصنعة النحوية النظر في المعنى، فكما يقول السمين الحلبي: "ولا سبيل إلى معرفة الإعراب إلا بعد معرفة المعنى المذكور في الآية"[١]٠

٤ – التردد والاحتمال في كون الكلمة حالاً أو تمييزًا عند النحاة يدل على تعدد المعنى أو عدم وضوحه بصورة كافية٠

---

(١) الدر المصون (٢/ ٢٢٩)٠

٥ – ما جاز فيه وجها الحالية والتمييز ينسجم مع المعنى ولا يخالفه، بل إن الحامل على ذلك هو المعنى، ولو أدَّى ذلك إلى مخالفة الأصول العامة التي وضعت لكل من الحال والتمييز، كقولهم: الأصل في الحال الاشتقاق وفي التمييز الجمود، وغير ذلك.

فقد جعل السمين الحلبي وجه التمييز أصح من الحال في قوله تعالى: وكفى بالله حسيبا رغم اشتقاق حسيبا، مما يدل على مراعاة المعنى قبل الصنعة النحوية، وكذا فعل في إعراب حفيظا من قوله تعالى: فالله خير حافظا فجعل وجه التمييز أظهر، رغم أن الأصل في التمييز الجمود.

٦ – عند الترجيح بين الحال والتمييز يُلجأ إلى المعنى قبل الصنعة النحوية، فـ رفيقا في قوله تعالى: وحسن أولئك رفيقا احتملت التمييز والحالية لمَّا كان اسم الإشارة أولئك يشير إلى النبيين، والصديقين، والشهداء، والصالحين، أما إذا كان يشير إلى المطيعين لله ورسوله فلفظ رفيقا تمييز لا حال، أفاده أبوالسعود.

٧ – يعد الزمخشري منفردًا بقوله: إن الحال يوضح الضمير ويفسره، محتجًا بقوله تعالى: فلما رأوه عارضا، فلم يذكر أحد من النحاة ذلك، نص عليه أبوحيان.

٨ – دخول (من) على الحال ليس شاذا عند ابن مالك كما اتهمه ابن هشام.

٩ – إعراب كل ما جاء بعد ما هو مبهم تمييزًا ليس على إطلاقه، بل التمييز يكون بعد ما هو مبهم في أصل وضعه لا ينفك عنه الإبهام، وهو ما أفاده ابن الحاجب، فعلماء النحو يختلفون في قدرتهم على تحليل النص اللغوي، وفهمهم لمقاصد العرب في كلامهم.

١٠ – نظرًا لعمق التفكير، وظهور الأدلة وقوتها عند علماء النحو منع السمين الحلبي إعراب مثلا حالا في قوله تعالى: هل يستويان مثلا، واعترض على ابن عطية في ذلك مستبعدًا وجه الحالية من جهة الصناعة والمعنى، بينما أعربها حالاً في قوله تعالى: ماذا أراد الله بهذا مثلا، وهكذا يكون للعالم المجتهد نظر في وقت لا يرتضيه في وقت آخر...

وَصَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ وَبَارَكَ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ
وَالحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ

١. ثبت أهم المصادر والمراجع

٢. إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر للشيخ أحمد البنا. تحقيق أ/ أنس مهرة . الطبعة الأولى . دار الكتب العلمية . لبنان ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م٠

٣. ارتشاف الضرب من لسان العرب. لأبي حيان الأندلسي النحوي . تحقيق دكتور/ رجب عثمان محمد . مراجعة دكتور/ رمضان عبدالتواب . الطبعة الأولى . مكتبة الخانجي . القاهرة ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م٠

٤. إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك . لابن القيم . تحقيق د/محمد بن عوض السهيلي . مكتبة أضواء السلف . الرياض . الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م٠

٥. إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم . لأبي السعود . دار إحياء التراث العربي . بيروت٠

٦. الأصول في النحو . لابن السراج . تحقيق د/ عبدالحسين الفتلي . الطبعة الثالثة . مؤسسة الرسالة . بيروت ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م٠

٧. أضواء البيان للشنقيطي . دار الفكر . بيروت . لبنان ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م٠

٨. إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس . تحقيق دكتور/ زهير غازي زاهد . الطبعة الثانية . عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م٠

٩. أمالي ابن الحاجب، لابن الحاجب . تحقيق د/ فخر صالح قدارة . دار عمار . عمان . الأردن ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م٠

١٠. أمالي ابن الشجري. لابن الشجري . تحقيق د/ محمود محمد الطناحي . مكتبة الخانجي . القاهرة٠

١١. إيضاح الوقف والابتداء. لأبي بكر الأنباري . تحقيق أ/محيى الدين عبدالرحمن رمضان . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق . ١٣٩٠هـ = ١٩٧١م٠

١٢. باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن. لأبي القاسم النيسابوري . تحقيق/ سعاد بنت صالح بن سعيد . جامعة أم القرى ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م٠

١٣. البحر المحيط، لأبي حيان . تحقيق الشيخ/ عادل أحمد عبدالموجود، علي محمد معوض، وآخرين . الطبعة: الأولى . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان ١٤٢٣هـ = ١٩٩٣م٠

١٤. البرهان في علوم القرآن. للحوفي . دراسة وتحقيق سورة يوسف للباحث/ إبراهيم عناني . رسالة دكتوراه في جامعة المدينة العالمية . كلية العلوم الإسلامية . ماليزيا . ١٤٣٦هـ = ٢٠١٥م٠

١٥. تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي . إعداد مجموعة من المحققين . دار الهداية٠

١٦. التبيان في إعراب القرآن للعكبري . تحقيق: علي محمد البجاوي . طبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه٠

١٧. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان . تحقيق دكتور/ حسن هنداوي . الطبعة الأولى . دار القلم . دمشق ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م٠

١٨. التصريح بمضمون التوضيح. للشيخ/ خالد الأزهري . تحقيق دكتور/ محمد باسل عيون السود . الطبعة الأولى . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م٠
١٩. التفسير البسيط. لأبي الحسن النيسابوري . ط: الأولى . عمادة البحث العلمي . جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٣٠هـ-
٢٠. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش . تحقيق دكتور/ علي محمد فاخر، دكتور/ جابر محمد البراجة، وآخرين . الطبعة الأولى . دار السلام . القاهرة ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م٠
٢١. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي. تحقيق الدكتور/ عبدالرحمن علي سليمان . دار الفكر العربي . الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٨م٠
٢٢. الجامع لأحكام القرآن. للقرطبي . تحقيق أ/ أحمد البردوني، أ/إبراهيم أطفيش . الطبعة الثانية . دار الكتب المصرية . القاهرة . ١٣٨٤هـ = ١٩٦٤م٠
٢٣. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل للألفية. تحقيق الشيخ/ يوسف البقاعي . ط: الأولى . دار الفكر . بيروت . ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م٠
٢٤. حاشية الشمني على مغني اللبيب . المطبعة البهية . مصر ٠
٢٥. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك . الطبعة الأولى . دار الكتب العلمية . بيروت ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م٠
٢٦. الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي . تحقيق الأستاذ/ بدرالدين قهوجي، وبشير جويجاتي . الطبعة الثانية . دار المأمون للتراث . دمشق ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م٠
٢٧. الحجة في القراءات السبع. لابن خالويه . تحقيق د/عبدالعال سالم مكرم . ط: الرابعة . دار الشروق . بيروت . ١٤٠١هـ٠
٢٨. الخصائص لابن جني . تحقيق الأستاذ/ محمد علي النجار . الهيئة العامة لقصور الثقافة٠
٢٩. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. للسمين الحلبي . تحقيق دكتور أحمد الخراط . الطبعة الأولى . دار القلم . دمشق ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م٠
٣٠. رفع الحجاب عن مخيمات معاني كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب لمحمد الأمين البويطي . ط: الأولى . دار المنهاج . جدة . ١٤٣٢هـ = ٢٠١١م٠
٣١. شرح ألفية ابن مالك للأشموني . الطبعة الأولى . دار الكتب العلمية . بيروت ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م٠
٣٢. شرح ألفية ابن مالك . لابن عقيل . ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ محمد محيى الدين عبدالحميد . دار التراث . القاهرة . الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م٠
٣٣. شرح ألفية ابن مالك . لابن الناظم . تحقيق د/ محمد باسل عيون السود . الطبعة الأولى . دار الكتب العلمية . بيروت ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م٠

٣٤. شرح التسهيل لابن مالك . تحقيق دكتور/ عبدالرحمن السيد، دكتور/ محمد بدوي المختون . الطبعة الأولى . دار هجر . القاهرة ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م٠
٣٥. شرح كافية ابن الحاجب للرضي . تحقيق د/ يوسف حسن عمر . الطبعة: الثانية . منشورات جامعة قاريونس . بنغازي = ١٩٩٦م٠
٣٦. شرح الكافية الشافية لابن مالك . تحقيق دكتور/ عبدالمنعم أحمد هريدي . الطبعة: الأولى . دار المأمون للتراث . منشورات جامعة أم القرى . مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م٠
٣٧. شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي . تحقيق د/ المتولي رمضان الدميري . ط: الثانية . مكتبة وهبة . القاهرة ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م٠
٣٨. شرح المفصل لابن يعيش . تقديم د/ إميل بديع يعقوب . ط:الأولى . دار الكتب العلمية . بيروت . ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م٠
٣٩. الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهري . تحقيق أ/أحمد عبدالغفور عطار . الطبعة الرابعة . دار العلم للملايين . بيروت ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م٠
٤٠. صحيح البخاري (الجامع الصحيح المختصر) تحقيق د/مصطفى ديب البغا . الطبعة الثالثة . دار ابن كثير . اليمامة . بيروت ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م٠
٤١. غرائب التفسير وعجائب التأويل للكرماني . دار القبلة للثقافة الإسلامية . جدة . مؤسسة علوم القرآن . بيروت٠
٤٢. كتاب العين للخليل بن أحمد . تحقيق د/ مهدي المخزومي، د/إبراهيم السامرائي . مكتبة الهلال٠
٤٣. الكتاب لسيبويه. تحقيق الشيخ/ عبدالسلام محمد هارون . مكتبة الخانجي، القاهرة . الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ . ١٩٨٨م٠
٤٤. الكشاف للزمخشري. تحقيق الشيخ/ عادل أحمد عبدالموجود، الشيخ/ علي محمد معوض، ودكتور/ فتحي عبدالرحمن حجازي، الطبعة الأولى . مكتبة العبيكان . الرياض ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م٠
٤٥. كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب للفاكهي . تحقيق د/عبدالمقصود محمد عبدالمقصود . ط: الأولى . مكتبة الثقافة الدينية . القاهرة . ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٦م٠
٤٦. الكناش في فني النحو والصرف لأبي الفداء إسماعيل بن علي الملك المؤيد صاحب حماة . تحقيق د/ رياض الخوام . طبعة المكتبة العصرية . بيروت ٢٠٠٠م٠
٤٧. لسان العرب لابن منظور . الطبعة الثالثة . دار صادر بيروت ١٤١٤هـ٠
٤٨. اللمع في العربية لابن جني . تحقيق د/ فائز فارس . دار الكتب الثقافية . الكويت٠
٤٩. مثل المقرب لابن عصفور . تحقيق أ/ صلاح المليطي . ط:الأولى . دار الآفاق العربية . القاهرة . ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م٠

٥٠. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني . تحقيق الأستاذ/ علي النجدي ناصف، الأستاذ/ عبدالحليم النجار، دكتور/ عبدالفتاح إسماعيل شلبي . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية . لجنة إحياء كتب السنة . القاهرة ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م٠

٥١. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية . تحقيق أ/عبدالسلام عبدالشافي محمد . ط: الأولى . دار الكتب العلمية . بيروت = ١٤٢٢هـ٠

٥٢. المساعد على تسهيل الفوائد. لابن عقيل . تحقيق دكتور/ محمد كامل بركات . الطبعة: الثانية . معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي . مركز إحياء التراث الإسلامي . مكة المكرمة ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م٠

٥٣. مشكل إعراب القرآن. لمكي بن أبي طالب القيسي . تحقيق د/حاتم صالح الضامن . الطبعة الثانية . مؤسسة الرسالة . بيروت = ١٤٠٥هـ٠

٥٤. معاني القرآن للأخفش. تحقيق د/ هدى قراعة . الطبعة: الأولى . مكتبة الخانجي . القاهرة ١٤١١هـ=١٩٩٠م٠

٥٥. معاني القرآن للفراء . تحقيق الأساتذة/ محمد علي النجار، أحمد يوسف نجاتي، ودكتور/ عبدالفتاح إسماعيل شلبي . الطبعة الثالثة . عالم الكتب . بيروت ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م٠

٥٦. معاني القرآن وإعرابه للزجاج . تحقيق دكتور/ عبدالجليل شلبي . الطبعة الأولى . عالم الكتب . بيروت ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م٠

٥٧. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، تحقيق د/عبداللطيف الخطيب . سلسلة التراث العربي . الكويت ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م٠

٥٨. مفاتيح الغيب . لفخرالدين الرازي . ط: الثالثة . دار إحياء التراث العربي . بيروت = ١٤٢٠هـ٠

٥٩. المفردات في غريب القرآن. للراغب الأصفهاني. تحقيق أ/صفوان عدنان الداودي . ط: الأولى . دار القلم . الدار الشامية . دمشق . بيروت = ١٤١٢هـ٠

٦٠. المفصل في علم العربية للزمخشري . الطبعة الثانية . دار الجيل . بيروت . لبنان٠

٦١. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي . تحقيق د/عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، د/ محمد إبراهيم البنا وآخرين . معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي . مكة المكرمة . الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م٠

٦٢. المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني . تحقيق د/ كاظم المرجان . دار الرشيد . العراق ١٩٨٢م٠

٦٣. المقتضب للمبرد . تحقيق دكتور/ محمد عبدالخالق عضيمة . الطبعة الثانية . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية . القاهرة . لجنة إحياء التراث الإسلامي ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م٠

٦٤. المقرب لابن عصفور . تحقيق/ أحمد عبدالستار الجواري، يحيى الجبوري . الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م٠

٦٥. الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي القيسي . مجموعة بحوث الكتاب والسنة . كلية الشريعة والدراسات الإسلامية . جامعة الشارقة . ط: الأولى ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م٠

٦٦. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي . تحقيق أ/أحمد شمس الدين . الطبعة الأولى . دار الكتب العلمية . بيروت ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م٠

٦٧. النحو الوافي للأستاذ/ عباس حسن . الطبعة الثالثة . دار المعارف . مصر ٠